ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.02].

المخزن
بين النموذج الفيودالي والاستبداد الشرقي

د. خديجة بن بوسلهام
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة محمد الخامس
الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

المخزن مصطلح أطلق على الحكومة المغربية إلى حدود فرض الحماية، إلا أنه ظل في الدراسات الكولونيالية يدرج إما في خانة النظام الفيودالي الذي ساد في أوربا طيلة القرون الوسطى، أو ضمن النموذج الاستبدادي لآسيا خاصة إيران وأندونسيا وأحيانا الإمبراطورية العثمانية، وهو ما لوحظ ضمن الدراسات الانكلوسكسونية المتأثرة بالدراسات الكولونيالية. وبعد الاستقلال، حاولت الاجتهادات والدراسات المغربية والأجنبية على مختلف انتماءاتها، التأكيد على خصوصية المخزن واستمراريته وسيادته، دون أن يخلو ذلك من بعض الاستثناءات الذي عرفتها البلاد، في فترات الاضطرابات أو في عهد سلاطين تميزوا بشدة البأس والحزم والقوة سواء في الدولة السعدية أو العلوية. يحاول هذا العمل تسليط الضوء على هذه الاستمرارية والخصوصية المميزتين للمخزن وفق دراسة مقارباتية، تتطرق في البداية إلى تفكيك نظرية السوسيولوجي روبير مونطايي التي وصفت المخزن بالنظام الفيودالي وانتقادها من طرف باحث العلوم السياسية المغربي، ثم الوقوف على نموذج الاستبداد الشرقي وهل يطابق طبيعة المخزن، وفي الأخير الدراسات المغربية والروسية التي أظهرت أن للمخزن خصوصيته، لنخلص بعد ذلك إلى أن المخزن هو كنظام حكم تفرد بالمغرب خلال القرن التاسع عشر واستمر إلى حدود توقيع الحماية الفرنسية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٩ يوليو ٢٠١٦
تاريخ قبول النشر: ٠٨ نوفمبر ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
المخزن، النظام الفيودالي، الدراسات الكولونيالية، الاستبداد الشرقي، الدراسات الانكلوسكسونية

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0053273

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
خديجة بن بوسلهام. "المخزن بين النموذج الفيودالي والاستبداد الشرقي".- دورية كان التاريخية.- السنة الحادية عشرة- العدد الواحد والأربعون؛ سبتمبر ٢٠١٨. ص١٠٦ – ١١١.

مُقَدِّمَةٌ

أثارت مؤسسة المخزن اهتمام الباحثين والدارسين الأجانب خاصةً من منظور امبريالي في إطار تكالب الأطماع على الإيالة الشريفة، فوجب والحال هذه التعريف به وضبط آليات اشتغاله ومجال نفوذه وطبيعة العلاقات المتشعبة منه، حيث شبه تارة بالنموذج الفيودالي، وأخرى بالاستبداد الشرقي. وغني عن البيان أن الاختلاف في المقاربات والخلاصات ينم عن مقاصد من السهل الانتباه إليها، بالإضافة إلى تضارب الآراء والنعوت باختلاف منظريها، الأمر الذي طرح ضرورة الوقوف على معرفة خصائص هذين النموذجين ومدى تشابههما، ومقاربتهما لمفهوم المخزن، مما يمكن في آخر التحليل من الوقوف على مدلوله وطبيعته. هل ينتمي إلى النموذج الأول أم الثاني؟ أم أن هناك خصوصية ميزته وتميزه لتضعه في منأى عن هذه التصنيفات الجاهزة والأحكام المسبقة؟

سنحاول في خلال هذه المساهمة إماطة اللثام عن بعض ما تعرض له المخزن المغربي من إسقاطات وأحكام ارتبطت بشكل كبير بفترة من فترات تاريخه وأغلبها في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين في ذروة التغلغل الاستعماري. ولا نجزم بأننا سنلم بجميع الدراسات سواء التي تحاملت عليه وجانبت الصواب، أو تلك التي جاءت مدافعة إما من باب الوطنية، أو أنصفته من الجانب العلمي المحض[1]. وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد

من الوقوف على بعض الدراسات الأوربية والأمريكية والمغربية، بل وحتى الروسية التي تناولت المخزن بالدراسة.

بداية يمكن تقسيم الأبحاث التي تناولت دراسة المخزن إلى:

- دراسات ارتبطت بالبحث الكولونيالي أمثال ما خطه بوميي (Beaumier)،[٢] وشارل دو فوكو (Charles de Faucault)[٣]، ودو لامارتينيه (La Martinière)[٤] وكَوتيي (Gautier) ودي زيكونزاك[٥] (De Zegonzac) ودوتي[٦] (Doutté) وميشو بيلير (Michaux Bellaire)[٧] وغيرهم كثير. جاءت هذه الدراسات في معظمها لتفسر جانبًا من سياسة الحماية الفرنسية، ولتضع تبريرات للنهج الاستعماري بالمغرب. ونجد في تحاليل وتنظير الباحث والسوسيولوجي روبير مونطاني Montagne[٨] ما يؤكد الطروحات السائدة داخل الأوساط المعرفية الاستعمارية، وهي في الواقع عبارة عن بحث لبعض المبررات التاريخية لسياسة القواد الكبار التي نهجتها الحماية الفرنسية بالجنوب المغربي، والتمهيد لطرح سياسة الظهير البربري للتفريق بين مكونات المجتمع المغربي. هذا ما دفع بمونطاني ومن دار في فلكه، إلى تشبيه المخزن بالنظام الفيودالي كما سيأتي لاحقًا.
- الدراسات والأبحاث الأنكلوسكسونية أمثال ويتفوكل (Wittfogel)[٩]، كيرتز (Geertz)، وكِلنر (Gellner)[١٠] ومونسون (Munson) [١١] في دراساتهم عن المغرب، وخاصية هذه الدراسات أنها قامت بمقارنة بين المغرب ودول من جنوب شرق آسيا أنموذج أندونسيا في دراسة (Wittfogel) أو مع إيران وأحيانا إمبراطورية العثمانية، وليس من قواسم سوى أنها تتقاسم معه الديانة الإسلامية، وأخيرًا الدراسات المغربية منذ بداية السبعينيات أمثال دراسة جرمان عياش[١٢]، وعبد الله العروي[١٣] وغيرهما كثير.
- الدراسات الروسية التي جاءت في مرحلة متأخرة، نذكر من بينها فيدياسوفا[١٤] (Vidyasova)، وايفانوف[١٥] (Ivanov)، واورلوف[١٦] (Orlov).

لمعالجة القضية المطروحة، يجدر بنا أن نتطرق لهذه الدراسات للوقوف على وجهة نظرها في تعريفها للمخزن.

أولاً: المخزن نموذج فيودالي: طرح مونطاني

اعتبر مونطاني أن التنظيم القبلي يتكون من عدة قرى تحمل أكبرها اسم "الموضع" وتحتوي على مسجد ومخزن للحبوب وتتداول فيما بينها أمورها الداخلية، كما تسمح بظهور زعيم محلي يحمل لقب "أمغار"، وتعزز الوحدة القبلية من خلال مجموعة من الأحلاف بين اللف و"الإيغص"، مع الحرص على أهمية تاقبيلت داخل القبيلة، واحترام العادات والتقاليد والأعراف لكل منها، بل الاحتكام إليها في حالات النزاع وضبط المعاملات على سبيل المثال اقتسام الماء بين القبائل سوس[١٧].

كانت هذه الوحدة الاجتماعية كفيلة بصمود القبائل على المستوى السياسي حيث تسمح بتعيين مجلس الأعيان "أنفلاس" وذلك ما عبر عنه مونطاني بالأنظمة القبلية "الديمقراطية وأطلق على هذه الوحدات نعت "الجمهوريات"، متناسيًا وجود سلطة مركزية تتمثل في المخزن -وإن ضعفت أحيانًا-فيتقوى على حسابها الزعماء المحليين، ذلك أن السلطان كان يزكي القائد الذي تختاره القبيلة ويرسل ظهير تعيينه. كما يمكنه رفض هذا القائد وتعيين أخر من خارج القبيلة، وهو ما اعتبره مونطاني أداة عمل وتخريب المخزن لهذه النظم الجماعية التي شكلت النسق السياسي لكيانات الأطلس لحساب الحكم الشخصي للقواد المخزنيين. وتأسيسا عليه، خلص إلى أن جوهر نظام الحكم المخزني استبدادي. ويتقاطع معه في هذا الاتجاه، ما ذهب إليه الباحث الأمريكي مونسون (Munson) عندما تحدث عن منطقة الريف[١٨] غير أن هذه المنطقة كذلك لم تكن تعرف "سلطة محلية" على نطاق واسع، إذ اقتصرت على كبار الفلاحين (الملاكين) وهم أقلية بالريف، ومن كان من دون أرض اشتغل خماس أو رباع لدى مالك الأرض من دون أن يشعر أنه تابع لهذا المالك مثلما حصل في أوربا بين الأسياد (النبلاء) والأقنان[١٩].

غير أن ما غاب عن مونطاني ومونسون، عندما تحدثا عن الزعامات المحلية وسياستهم بالمنطقة، ما كان ابن خلدون قد توصل إليه في القرن الرابع عشر الميلادي من كون نفوذ الدولة يتناقص في الأطراف[٢٠]، مما يسمح بظهور زعامات محلية لا بعكس في الواقع انسلاخها عن المخزن أو السلطة المركزية بقدر ما تتجسد كسلطة محلية خاضعة لنفوذ المخزن والسلطان. إن ما تتميز به المناطق البعيدة عن يد السلطان من الدأب على تنفيذ الأحكام استنادًا إلى أعرافها وعاداتها بشكل كبير، لا يتعارض مع سياسة المخزن المركزي، مادامت تدفع الضرائب وتعترف بسلطته وتخطب باسم السلطان يوم الجمعة. ثم إن هذا الأخير يهب للذود عنها ضد أي تدخل أو اعتداء أجنبي.

أما مجالس الأعيان (إنفلاس) التي تحدث عنها كثيرا مونطاني وارتكز عليها في بناء نظريته، فإنه أقر بأنها لم تكن لتقتصر

على الأطلس الكبير وسوس بل وجدت في الأطلس المتوسط، وقد تطرق إليها بالتفصيل على سبيل المثال لا الحصر، أحمد التوفيق في أطروحته عن منطقة إينولتان[٢١]. وحتى تلك الزعامات الفردية التي كانت تنشأ بين الفترات وتأثر بها مونطاني كثيرا، وأسقطها على عموم منطقة سوس والأطلس الكبير، فلم يكن لها تأثير كبير خاصة أنها كانت تنشأ بطرق ملتوية مبنية على الدهاء والطموح السياسي والرشاوى، إلى جانب التحالفات القبلية التقليدية[٢٢] لكنها سرعان ما تتعرض للزوال بموت صاحبها، أو على الأصح، بمقتله من طرف أبناء قبيلته، مستغلين في ذلك ضعف الدولة في فترة من فتراتها، شأنها في ذلك شأن كل الدول التي عرفها التاريخ الإنساني.

ولتصبح نظرية روبير مونطاني صحيحة، كان يلزم هذه الزعامات المحلية تكوين "جمهوريات" أو "إمارة" داخل المغرب لها أجهزتها، ودواليب حكمها وقادرة على لعب أدوار سياسية ورعية تابعة تؤدي الضرائب، وهو الأمر الذي لم يتحقق في تلك النماذج التي ساقها كنموذج لأطروحته، لاسيما نموذج القائد إبراهيم من قبيلة إداوتنان. والبين أن إشكالية المخزن المركزي من الناحية التاريخية والاجتماعية لدى مونطاني، لم يكن لينظر إليها على أنها مسار (Processus) ونظيمة سياسية داخلية بقدر ما هي معطى توفر لديه قبليا وصاغ عليه نموذج أطروحته. ولا أصدق على ما نقول من شهادة المقيم العام الأول للحماية الفرنسية، الجنرال ليوطي (Lyautey)، عندما تحدث عن المخزن على أنه "حكومة وإن عرفت فوضى مؤقتة"[٢٣] في فترة من فتراتها. هذه عبارة نتكرر، لا سيما قبيل توقيع عقد الحماية، وقد استفاضت الدراسات المغربية والأجنبية في شرح أسباب تلك الفوضى وأصولها، مما يدفعنا إلى القول بأن مونطاني تأثر كثيرا بسياسة الجنرال ليوطي عندما كان مديرًا لمكتب الاستعلامات في منطقة الحدود – وجدة -[٢٤]، ثم فيما بعد عندما أصبح مقيمًا عامًا من خلال تبنيه السياسة الأهلية.[٢٥]

ثانيًا: الاستبداد الشرقي

انطلق أغلب الذين أصبغوا صفة الاستبداد الشرقي على المخزن من نموذج المولى إسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧)، وحاولوا مقارنته بالأنظمة التي عرفتها آسيا المسلمة، خاصة الدولتين الصفوية ببلاد فارس والعثمانية في المشرق برمته، بل ذهبوا إلى مقارنته بالنظام المعتمد في الصين وأندونسيا أحيانًا[٢٦]. وبنى أصحاب هذا التيار نظريتهم على هذا الأنموذج الوحيد في تاريخ المغرب، وهو زمن مولاي إسماعيل، غير آبهين بما ميز زمن هذا السلطان وجعله فريدًا جوهرًا وأشكالاً، بدليل دخول البلاد فور وفاته مباشرة في أزمة طويلة امتدت على مدى ثلاثين سنة (١٧٢٧-١٧٥٧). ثم إن الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، قلما "جادت" بسلاطين جعلوا الاستبداد أساس ملكهم، ومن يتأطرون في هذه الخانة قلة تعد على رؤوس الأصابع، حيث نجد في أواخر القرن السادس عشر مثالاً آخرًا عن الاستبداد وبتعلق الأمر بالسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي الذي حكم المغرب في ظرفية صعبة تمثلت فضلا عن التطاحن داخل البيت السعدي نفسه، في المناورات العثمانية على الحدود الشرقية من جهة، والأطماع الإيبيرية في الناحية الشمالية الغربية من جهة أخرى.

ثم إن ما تناساه هؤلاء الدارسون هو أن خصائص الاستبداد الشرقي تتنافى كلية مع خصائص المخزن بالمغرب، إذ كانت هناك ملكية فردية للأرض ولوسائل الإنتاج عكس ما كان قائمًا في الشرق الأقصى مثلاً، وهو ما تؤكده مجموعة من النوازل الفقهية التي تناولت النزاعات حول الأرض من ميراث وخصومات حول الترامي على أراضي الغير إلى غير ذلك من النوازل... كما يؤكد ذلك أيضًا تقرير المقيم العام ليوطي الذي أكد فيه بشكل لا يقبل الجدل أن الشعب المغربي عامل نشيط... متمسك بالأرض والملكية الفلاحية.[٢٧]

ثالثًا: المخزن نظيمة "دولتية[٢٨]"

حاولت بعض الدراسات المغربية الرد على ما اعتبرته تجنيًا وتحاملاً على مؤسسة المخزن ونظام الحكم بالمغرب. أولاها أطروحة محمد الحبابي[٢٩] الذي عمل على إقامة البينة على تاريخانية جهاز الحكم، لكونه حافظ على استمراريته وقدرته على فرض وجوده داخليًا وخارجيًا، وتأكيدًا لفكرة كون الحكومة مجرد جهاز تنفيذي، أسس الحبابي طرحه على وجود مخزن بجهازين واحد مركزي والآخر محلي[٣٠]، مما يرسخ وجود لامركزية واسعة تتمثل في كون وجود القائد لا ينفي حفاظ القبيلة على إدارة نفسها بواسطة جماعاتها، وتشبثها بأنظمة لم تكن لتتخلى عنها في ظل سلطة المخزن وأحيانًا فقط سلطة السلطان ضمن مؤسسته الشريفة. وهنا يلتقي الحبابي مع جرمان عيّاش في دراسته عن "المجتمع الريفي والحكم المركزي المغربي" عن وجود قوتين سياستين مختلفتين أصلاً واتجاهًا يتوقف عليهما مصير القبيلة، أولاهما خاصة بها وتنتهي إلى أفراد القبيلة، بينما تأتي الأخرى من الخارج أي من الدولة، ويتحقق الاتصال في شخص القائد الذي يُعيّن من طرف السلطان[٣١].

ويتساءل عيّاش قائلاً: "لماذا إذن سيعمد السلطان، حتى لو كان قادرًا على ذلك إلى التدخل في مؤسسات تستجيب لحاجيات شعبه، وتكفيه في ذات الوقت عناء تولي الإدارة

بنفسه"[٣٢]، فدوره "كان يقوم لا على التدخل في الحياة الداخلية للقبائل، وإنما على إشراكها في الحدود والمقاييس اللازمة في مجابهة المشاكل المطروحة أمام البلاط قاطبة: الدفاع الخارجي، التكافل أمام الكوارث الطبيعية، حماية القوافل..."[٣٣]. ثم هناك قاعدة عمل بها السلاطين المغاربة وتزخر بها المراسلات الرسمية، حيث كانت تترك "المبادرة" للقائم على الشؤون في عين المكان، وأسوق مثالاً عن السلطان عبد الرحمان بن هشام (١٨٢٢-١٨٥٩) الذي كان يختم رسائله إلى عماله في الأقاليم بالعبارة التالية "أنت الحاضر هناك وليس من رأى كمن سمع"[٣٤].

كما تناول جرمان عياش مسألة العنف خاصة من خلال الحركات التي كان يقوم بها السلاطين، التي جعلت بعض الدارسين الأجانب يتخذونها مطية لنعت المخزن بتلك الصفة، واعتبر أن العنف لم يكن خاصية تطبع بالمطلق سيرتهم في الرعية، حيث كان التعامل يتأرجح بين العنف واللين وفق ما تدعيه الضرورة السياسية. ونورد في هذا الصدد مقتطف من رسالة السلطان عبد الرحمان إلى عامله على تطوان ونواحيها، جاء فيها: "فرأينا استصلاحهم بالأدب والصفح تأليفا لأمثالهم وتسكينا للشارد"[٣٥]. وهذا ما دفع بالسوسيولوجي بول باسكون (Paul Pascon) إلى القول بأن المخزن كان يمتلك "عنفًا شرعيًا"، يستعمله كلما بدا له لازمًا لاستمراريته. والواقع أن وظيفة التحكيم التي كان يؤمنها المخزن، لم تكن لتنفي التحكم في تسيير البلاد باعتباره طرفًا فاعلاً من مكونات المجتمع[٣٦]، فهذا الأخير يعتبره باسكون "مجتمعًا قائديًا مخزنيًا يسيطر على نظام قبلي في طور الاندثار... وأن ما يمكن اعتباره نظامًا إقطاعيًا برمته يدخل تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي كما يتجلى ذلك في ميدان الإنتاج والتبادل"[٣٧].

ولا يمكن الحديث عن المخزن دون الإحالة على تصور عبد الله العروي لماهيته، فقد اعتبره[٣٨] جهازًا إداريًا يشمل فضلاً عن الجيش والبيرقراطية، النخبة الاجتماعية التي تضم الفئة التي تتقاضى راتبها من المخزن. وبذلك فالمقصود بالمخزن من وجهة نظر العروي لا يقف عند نظام الدولة وشكله، بل هو بمثابة بنية منظمة وجدت لوجود دولة ومجتمع يطغى أحدهما على الآخر دون أن يلغيه، لهذا لا يمكن وصفه بالفيودالية أو بالاستبداد الشرقي، ويخلص في الأخير إلى أن المخزن بالمغرب هو بنية دولتية لها خصوصيتها وخصائصها.

ويتقاطع مفهوم المخزن عند العروي مع الدراسة التي قام بها المستشرق الروسي فلاديمير أرلوف (Orlov)[٣٩]، حيث رأى بأن القائلين بعنف المخزن اتخذوا أسلوب الإسقاط فقط، فأسقطوا نموذج الحكومات الشرقية على المغرب دون اعتبار للتباين والاختلاف اللذين يميزان هذا عن ذاك. وأورد الباحث مجموعة من الحقائق بيّن من خلالها أنه لا سبيل إلى الارتكان لمقارنة بينهما، أو إدراج المخزن ضمن خانة الاستبداد مستنيرًا بمجموعة من المعايير نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- سيادة الإسلام كانت حاجزًا أمام استبداد المخزن، وذلك لاعتبارات مرجعية روحية وثقافية. وهنا يتقاطع ما ذكره المستشرق الروسي مع الباحث المغربي جرمان عياش؛ فالسلطان يعتبر أميرًا للمؤمنين راع لرعيته.
- مرجعية ثقافية تجسدت في شخص السلطان، وكانت تنبني على الشرف ومباركة المجتمع بقبائله وحواضره له. ونجد في مثال منطقة الريف ما يعزز الطرح وإن صنفتها بعض الكتابات أمثال موليراس (Moliéras) رغم أنه لم يزر قط المغرب وغيره كثير، في خانة بلاد السيبة، حيث دأب أهلها على تبرير انحباس المطر بغضب السلطان عليهم: "إن سيدنا السلطان غاضب علينا"، مما يدفع بالقبيلة إلى تحين أول فرصة لتقوم بطلب زيارة السلطان و"الدار المباركة" مستغلة المناسبات الدينية، لتبعث بوفد يمثلها يكون في الغالب من أعيان القبيلة وصلحائها وعلمائها.[٤٠]

خَاتِمَةٌ

لا يسعنا في الأخير ضمن هذا الموضوع الشائك، إلا القول إن المخزن لم يعرف نظامًا (إقطاعيًا/ فيوداليًا) بمفهوم الفيودالية، كما عرفتها أوربا في العصور الوسطى. كما لا يمكن إسقاط نموذج الاستبداد الشرقي على النظام المخزني داخل المغرب بالشكل الذي عرفته الدول الأسيوية، وإنما حاول السلاطين أقلمة المخزن وفق خصوصية هذا البلد، حيث كان يسمح بـ"انتخاب" أو تكوين مجالس الجماعات "إنفلاس"/ لجماعت التي تحدث عنها مونطاني، كما كان يترك لبعض القواد تسيير قبائلهم في إطار العادة التي كانت تتحملها المراسلات المخزنية "ليس الحاضر كالغائب"، لا سيما عندما كانت تعرض على المخزن بعض المواضيع أو النوازل التي يصعب على السلطان الحسم فيها لغياب رؤية واضحة في المسألة، من ذلك ما أورده مؤرخ تطوان محمد داوود على لسان السلطان في رسالة لعامله على المدينة قائلاً: "وأنت أعرف الناس بهما، فأعلمنا بما هو الحق في ذلك، وأشر بما هو الصواب، والله يرشدك".[٤١]

كما أن الدراسات التي تحدثت عن المخزن كنظام فيودالي أو نظام استبداد شرقي، توقفت فقط عند الدولة العلوية وبعض سلاطينها دون أن تتفحص السيرورة التاريخية للدولة المغربية بتعاقب الأسر على الحكم؛ فالدراسات المغربية تحدثت عن مخزن واحد عرفه المغرب منذ عهد الأدراسة، ولم يغير فيه نظام الحماية إلا المظاهر الشكلية(٤٢).

وحتى الكتابات التي تبنت آراء استبداد أو عنف المخزن وجدت نفسها تتحدث عن السلاطين بالجمع بينه وبين مكونات المجتمع، من ذلك ما ورد في عرض طوماسي (Thomassy) عند وصفه للسلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (١٨٢٢-١٨٥٩): "هذا الأمير شأنه شأن جميع رؤساء الإسلام (...) لا يجد نفسه معضد الجانب إلا بالاستناد إلى آراء مسبقة مستقاة من العقيدة التي يعتبر الزعيم الروحي لها، وتُعدّ مصدر قوته، إنه لا يحكم حكمًا نافذ المفعول إلا بالتمسك قبل كل شيء بعقيدة المسلمين المتحمسين ليضمن طاعتهم والسلطة المطلقة التي يوليها كل منهم للزعيم الديني. ولهذا فالروح الثورية لرعاياه لهي جديرة، في هذه الظروف المعقدة التي تتوازن فيها الطاعة والسلطة، بأن تجره للحرب مرة أخرى".(٤٣)

الهَوامِشُ:

(١) محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء،٢٠١١.

(2) Beaumier (A.), Itinéraire de Mogador a Maroc et de Maroc a Saffy (Fevrier 1868), imp. De Emartinet, Paris, 1868.

(3) Faucault (CH. De), Reconnaissance au Maroc (1883-1884), éd. D'aujourd'hui, Paris, 1985.

(4) La Martinière (Henri de Poisson), Notice sur le Maroc, Paris, 1897.

(5) Segonzac (Marquis de), Au cœur de l'Atlas (mission Maroc, 1904- 1905), éd. Larose, Paris, 1910.

(6) Doutté Edmond, Mission du Maroc : En Tribus, librairie Paul Genthner, Paris, 1914.

(7) Michaux- bellaire (Ed.), «L'organisme marocain» in Revue du Monde Musulman, n°. 29. Vol. IX, 1909.

(8) R. Montagne, Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, 1931,

هناك دراسة نقدية لهذه الأطروحة قام بها أستاذ العلوم السياسية محمد البردوزي تحت عنوان:

Berdouzi Mohamed, Robert Montagne et les structures politiques du Maroc pré – colonial, thèse du 3(ème) cycle, Rabat, 1981

(9) Wittfogel, Le Despotisme Oriental : Etude comparative du pouvoir total, éd. De Minuit, Paris, 1977

(١٠) تم انتقاد النظرية الانقسامية لكيلنر Gellner من طرف مجموعة من الدارسين والباحثين المغاربة، نذكر من بينهم عبد الله حمودي، وعلي صدقي أزايكو

Hammoudi Abdellah, «Ségmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté: réflexions sur les thèses de Gellner», in Hesperis-Tamuda, Vo,l XV, 1974, facs. Unique, P. 197

(11) Munson HenryJr, The Mountain People of Morocco: tribesmen or Peasants? Midddle Eastern Studies, 1981.

(١٢) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ترجمة محمد الأمين البزاز ومحمد التمسماني، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

(13) Laroui Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 -1912), Maspero, Paris, 1997.

(14) Vidyasova, Structures sociales du Maghreb précolonial. Genèse et typologie, 1987.

(15) Ivanov, Les tribus libres et imposables de l' Afrique du Nord au XIV siècles- dans les pays arabes.

(16) Orlov, Organisation sociales traditionnelle du Maroc alaouite (mi XVIII- début du XIX siècles), conceptions – structures –corrélation, 1998.

(17) Berque Jacques, Structures sociales du Haut Atlas, éd. PUF, 2éme édition, Paris, 1978, P. 108 -110.

(18) H. Muson, The Mountain People of Northwestern Morocco: Tribesmen or Peasants, Middle Eastern Studies, Volume 91, N°2, 1989.

(١٩) جرمان عياش، مرجع سابق، ص. ١٩٥.

(٢٠) ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١.

وقد تطرق بلانديي (Balandier) إلى هذه النظرية، وطورها عندما تحدث عن الدولة التقليدية والدولة الحديثة،

Balandier Georges, L'anthropologie politique, éd. PUF, Paris, 1967, P. 161, 173.

(٢١) التوفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان ١٨٥٠-١٩١٢)، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٣، ص. ١٠٧ وما بعدها.

(22) Berdouzi, structures du Maroc..., Op.Cit, P.86.

(٢٣) الناصري محمد المكي، سياسة الحماية الفرنسية، تقرير سري للمارشال الليوطي سنة ١٩٢٠، القاهرة، ١٣٥٧ / ١٩٣٨، ص. ١٤-١٥.

(24) Venier, (P.), Lyautey avant Lyautey, L'Harmattan, Paris, 1997, p. 199.

(٢٥) هي سياسة اعتمدت بالأساس على قياد كبار برزت أهميتهم الاستراتيجية لوجودهم ومراقبتهم لأهم الممرات المؤدية إلى الصحراء، مثل القائد التهامي الكلاوي بالنسبة لممر تيزي نتيشكا المؤدي إلى الصحراء الشرقية، أو القائدين الكندافي والمتوكي بالنسبة للأطلس الكبير الغربي. وللاستفادة من مواقعهم منحت لهم سلطات الحماية في عهد الليوطي صلاحيات كبيرة، وكانوا أداة طيعة في يدها، ومنحت الاستمرار للحضور الفرنسي. للمزيد انظر عبد اللطيف اكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ت)، ص. ١٣١.

(26) Greetz, (C.), Observer l'Islam: Changement religieux au Maroc et Indonésie, Paris, éd. La Découverte, 1992.

فقد اتخذ من علاقة السلطان المولى إسماعيل بالعالم الفقيه أحمد اليوسي والمحنة التي تعرض لها هذا الأخير ليضفي على حكم المولى إسماعيل طابع الاستبداد، ويقارنها بشخصية أندونسية هي شخصية Kalijaga ص٤٤.

(٢٧) الناصري، م. س، ص. ١٥.

(٢٨) مصطلح اعتمده عبد العروي في استخلاصه لمفهوم المخزن.

(29) M. Lahbabi, Le gouvernement marocain à l'aube du XX siècle, Casablanca, éd. Maghrèbinies, 2éme édition, 1975.

(٣٠) نفسه، صفحة. ١٨٤.

(٣١) جرمان عياش، مرجع سابق، ص. ٢٠٤-٢٠٦.

(٣٢) توصلت إلى الأمر نفسه الدراسات السوسيولوجية، انظر مثلاً: أطروحة رحمة بورقية حول قبيلة زمور وعلاقتها بالمخزن: الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١.

(٣٣) عياش، مرجع سابق، ص. ١٥٣-١٥٤.

(٣٤) خديجة بن بوسلهام، **المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر – عهد المولى عبد الرحمان بن هشام**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٥.

(٣٥) رسالة سلطانية مؤرخة بـ ١٢ محرم ١٢٥٥ موافق ٢٨ مارس ١٩٣٩، المرجع السابق. ضمن الملحق.

(36) Pascon, Paul, Le Makhzen et le Sous alAqsa (1821-1894), correspondances politiques de la maison d' Illigh, éd. et CNRS et Toubkal, 1988, p.346.

(37) Pascon Paul, « Féodalisme ou caidailisme au Maroc ? entre les préjugés et les idéologies : le doute », Lamalif, n°120, Novembre 1980, PP 24- 28.

(38) Laroui , Les origines.., Op. Cit, p. 234.

(39) V. Orlov, Despotisme non despotique, Tribu, Etat et Islam au Maroc alaouite mi XVIII- début XIX siècle, Ejos, II, 1999, n° 2, p. 2 – 25.

(٤٠) عياش، مرجع سابق، ص.٢٠٧.

(٤١) داوود محمد، **تاريخ تطوان**، المجلد الثامن، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٧٩، ص. ٣٠٤.

(42) Cherfi, Rachida, Le Makhzen politique au Maroc hier et aujourd'hui, Afrique Orient, Casablanca, 1988

وكذلك انظر الحبابي، مرجع سابق؛ محمد أشقير، "**بعض ملامح الدولة في المغرب ما قبل الاستعمار**" مجلة أقلام، س. ١٧، ع. ٥٦، أبريل ١٩٨٢.

(43) Thomassy (R.), Le Maroc et ses caravanes, ou relations de la France avec cet empire, 3éd, Pnf , Paris,1859, P.89.